Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

المنجز اللساني المغاربي في ضوء الممارسة الإبستيمولوجية

Maghreb linguistics in the light of epistemological practice

أسماء عبداوي Asma abdaoui
جامعة الحاج لخضر باتنة1
Université Hadj Lakhder de Batna 1
مخبر البحث: الموسوعة الجزائرية الميسرة The Facilitator Algerian Encyclopedia
asmaabdaoui1@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-02-25 تاريخ القبول : 2019-03-04

ملخص:

تنوعت كتابات اللسانيين العرب المحدثين باختلاف منطلقاتهم المنهجية بين من ينتصر لتوجه لساني واحد، وبين من يتخذ كتابات أحد اللسانيين الغربيين منطلقا لمحاورة التراث، ومن الناقدين من انطلق من محددات نقدية واضحة المعالم، تضمن له تماسكا منهجيا أثناء التقويم، ومثل هذا التوجه فئة قليلة جدا من اللسانيين العرب المعاصرين، سعت الدراسة لإبراز أحد هذه الانجازات اللسانية الجادة، والتي تعود للباحث اللساني المغاربي محمد الأوراغي، حيث كشفت هذه الورقة البحثية المعايير الإبستيمولوجية التي انطلق منها الباحث في تخليص الدرس اللساني مما وقعت فيه اللسانيات الكلية من إفساد للغة العربية، في مقابل فشل اللسانيات الخاصة في بناء نظرية لسانية، بابتكار نظرية وسط تتجاوز هذه النقائص، سعيا نحو بناء ذاكرة تاريخية للكتابات اللسانية المغاربية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإبستيمولوجيا –النظرية اللسانية – اللسانيات الكلية- اللسانيات النسبية.

Abstract

The writings of the modern Arab linguistics have varied their methodological principles. Some of them defended a single linguistic trend, Some of them were based on the writings of one of the Western linguistics to converse with the heritage. Some critics relied on clear monetary controls, which ensured systematic consistency during the calendar, But they represent a very small group of contemporary Arab linguistics, The study sought to highlight one of these serious linguistic achievements, which belong to the the Moroccan linguist Mohammed al-Ouragi, Where this paper revealed the criteria of the epistemological on which the researcher relied on to rid the linguistic lesson of the errors of the Universal Linguistics that corrupted the Arabic language, Along with the failure of special linguistics to construct a linguistic theory, By devising an intermediate theory that goes beyond these shortcomings, In a bid to build up a historical memory of the established Maghreb linguistic writings.

• key words: linguistic Theory+ Epistemology+ Relativity Linguistics + Universal Linguistics .

مقدمة:

كما تتساءل اللسانيات عن أحوال اللغة، تتساءل الإبستيمولوجيا عن أحوال الخطاب الميتالغوي للكشف عن أصوله ومبادئه المنهجية.

وإذا بحثنا عن نصيب الخطاب اللساني العربي من هذا العلم الجديد، أطلعنا تاريخ العلوم على بداية محتشمة لهذا النوع من الدراسات النقدية المؤسسة عند العرب، حيث بدأت الكتابات اللسانية النقدية من مجموعة أحكام غير موضوعية أساسها إما الحماس والانتصار لاتجاه لساني ما أو الهجوم غير المبرر، وسرعان ما اتخذ الخطاب اللساني النقدي شكلا واضح المعالم ومتماسك البنية مؤخرا وبشكل محدود في الدرس اللساني المغاربي.

وتعد كتابات محمد الأوراغي إحدى الخطابات التقويمية المؤسسة إبستيمولوجيا نظرا لقيامها على أهم مبادئ هذا العلم، وإذا كانت الخطابات النقدية المغربية المعاصرة قد عرفت تطورا بطيئا، ووقعت في بعض المزالق أثناء الممارسة الإبستيمولوجية، فإن الأسئلة المطروحة هنا هي:

- ما مكانة كتابات محمد الأوراغي من النقد الإبستيمولوجي؟
- وهل استطاع الباحث أن يستوعب هذا المجال بمختلف حيثياته؟ وأن يخلق مشروعا إبستيمولوجيا يعي حقا حقيقة الإنجاز اللساني العربي الحديث؟
- وهل حقق الغاية من الممارسة الإبستيمولوجية بخلق مشروع لساني جديد يتجاوز عيوب اللسانيات العربية الحديثة؟

2. فرضيات الدراسة:

- تسعى اللسانيات الكلية لوضع قوانين عامة تطبق على جميع اللغات، وبالتالي عدم إمكانية مراعاة خصوصية بعض اللغات.

- تقترب اللسانيات الخاصة من المعطيات اللغوية لكنها لا يمكن أن تبني نسق منطقي عقلي تجريدي ينتقل بقواعد اللغة العربية من التخصيص إلى التعميم.

- إمكانية بناء نظرية وسط بين اللسانيات الكلية والخاصة، تراعي خصوصيات اللغات، وتسعى في الآن نفسه لتعميم أكبر قدر من القوانين التي تشترك فيها تلك اللغات.

2. أهداف البحث:

- تسليط الضوء على الدرس اللساني المغاربي المؤسس.

- إبراز مزالق اللسانيات الكلية.

- بناء نظرية لسانية تخلص الدرس اللساني العربي من مزالق الكلية، وتحتفظ بقدر عال من النسق المنطقي في سبيل إثبات علميتها من خلال تعميم النتائج.

3. منهجية البحث:

قام البحث على المنهج الوصفي التحليلي لما له من دور كبير في الدراسة والنقد.

- **الوصف:** لأنه يسمح برصد الموضوع كما هو ومن ثم الوصول إلى نتائج قريبة إلى حد كبير من الموضوعية.
- **التحليل:** لأنه يسمح بمناقشة مختلف الآراء وتقويمها، وإعطاء رأينا الخاص في الموضوع واقتراح حلول للمشكلة.

1. مدخل إلى إبستيمولوجيا اللسانيات المغاربية

حظي التراث اللغوي العربي بمكانة متميزة في الثقافة العربية بشكل خاص، وفي رحاب النشاط اللساني الإنساني بشكل عام، وذلك لما حظيت به اللغة العربية من دراسة جادة في ظل التحول الحضاري العميق الذي أحدثه القرءان الكريم.

وفي العصر الحديث رأت فئة من الباحثين المحدثين أنه من الضروري إعادة النظر في ذلك المنتوج، المنتشر في ثنايا الكتب هنا وهناك دون عناية كافية تستدعي تنظيمه في صورة نظرية متكاملة يشدّ بعضها بعضا ويأخذ بعضها بحجر بعض.

لهذا توالت الأبحاث والمحاولات الإصلاحية في العصر الحديث بحثا عن هذه النظريّة وسعيا نحو تشييدها، ولم يجد بعض اللسانيين العرب المحدثين سبيلا لذلك سوى هذا العلم الذي لاح في أفق البحث الغربي، حيث فرض هذا العلم الجديد وجوده في ساحة البحث اللغوي العربي، وتوالت على إثره عدة محاولات عربية سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، من خلال تطويع بعض النظريات اللسانية الحديثة، وجعلها صالحة لوصف اللغة العربية.

تنوعت كتابات اللسانيين العرب المحدثين باختلاف منطلقاتهم بين من ينتصر لتوجه لساني واحد، وبين من يتخذ من كتابات أحد اللسانيين المنتمين لمدرسة من المدارس اللسانية الغربية منطلقا لمحاورة التراث وإعادة النظر في معطيات اللغة العربية من زاوية هذا التوجه الفرعي أو ذاك، ومن الناقدين من انطلق من محددات نقدية واضحة المعالم، تضمن له تماسكا منهجيا أثناء التقويم.

وإذا كان الدرس اللساني المغاربي قد شهد نقلة نوعية في العصر الحديث على يد كثير من اللسانيين المغاربة، فإن السؤال المطروح هنا:

- كيف تلقى الدرس اللساني المغاربي هذه المناهج الغربية؟

- وما نصيب اللسانيات المغاربية من هذا النقد المؤسس؟

سار الدرس اللساني المغاربي حديثا في اتجاهين لسانيين وبرع فيهما أكثر من نظيره المشرقي، وهما الاتجاه التوليدي التحويلي، ومثل هذا الاتجاه مازن الوعر من تونس، والفاسي الفهري من المغرب، والاتجاه الوظيفي وبرز فيه دون منافس من المغرب أحمد التوكل، دون إغفال محاولات "عبد الرحمان الحاج صالح" الجادة لتقييم هذا المنتوج الغربي الجديد من الجزائر، خاصة بالنسبة للسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية التحويلية.

وإذا أخذنا جميع هذه المحاولات- باستثناء محاولة الحاج صالح، اتضح أنها تسير في اتجاه اللسانيات الكلية، ووقعت في عدد من المزالق المنهجية

في دراسة اللغة العربية، بسبب تبنيها لهذا المبدأ (الكلية)، الذي أدى بها إلى إسقاط العديد من نتائج المنهجين الغربيين على اللغة العربية.

ولعلّ ذلك يعود إلى افتقار الدرس اللساني المغاربي كغيره من الدراسات اللسانية العربية الحديثة إلى محدّدات واضحة وأسس معرفية تضمن له نجاحا في التأسيس لنظرية مستمدة من طبيعة اللغة العربية.

وبالرغم من ذلك فقد بدأ الوعي الإبستيمولوجي يظهر على سطح الخطاب اللساني المغاربي المعاصر، وبعدما كان معيار الحكم غير واضح وغير مبرر، أصبح أقرب إلى الوضوح في ظل النقد الإبستيمولوجي مع محاولة عبد القادر الفاسي الفهري: من خلال كتابه (اللسانيات واللغة العربية)، التي تم تأسيسها وتبريرها ببعض المحددات المنهجية والنظرية، حيث برر لضعف الخطاب اللساني بعدّة أسباب منها[1]:

–اللغة الموصوفة وأزمة المنهج.

–تصور خاطئ للغة العربية.

–إدعاء العلمية والمنهجية.

–تصور خاطئ للتراث.

وبالرغم من ذلك لم تستطع محاولة الفاسي الفهري تحقيق الهدف المنشود من الدراسة، بتقديم نظرية لسانية كلية بسبب غياب الوعي الإبستيمولوجي وسيأتي توضيح ذلك.

وإذا أردنا أن نبحث عن تعريف دقيق للممارسة الإبستيمولوجية ، فإن قاموس أكسفورد سيجمع لنا أهم خصائصها في التعريف الآتي: « تركز الإبستيمولوجيا على طبيعة وأصل وحيز المعرفة. وهكذا تفحص العناصر المحددة للمعرفة ومصادرها وحدودها... إنها دراسة لطبيعة المعرفة و آليات تبريرها ، وعلى وجه التخصيص دراسة لـ:

- المكونات المحددة للمعرفة؛
- شروطها ومصادرها الجوهرية؛
- حدودها وآليات تبريرها»[2]

فالإبستيمولوجيا إذن هي المعيار الحقيقي لصحة المعرفة ولانتصار الاتجاه لساني معين أو مهاجمته دون أي مبرر لا ينشئ نقدتا موضوعيا للمبادئ والفرضيات موضوع النقد دون أن يقوم النقد على أسس ميتودولوجية، فلسفية، معرفية، صورية للخطابات النقدية، فمجموع هذه الحقول المعرفية، يشكل إبستيمولوجيا، ولا يمكن أن تقوم أي ممارسة إبستيمولوجية بأحد هذه الحقول دون أخرى، يمكن أن نلخص هذا التحديد في المخطط التالي[3]:

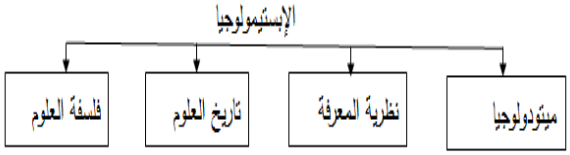

الشكل (1)

تتحد هذه الحقول المعرفية لتعمل معا على تقييم الخطاب الميتالغوي من خلال الكشف عن أصول الخطاب ومنطقه واستلزاماته ومناهجه، فوجود هذا المجال المعرفي الكبير يحد من الانزلاق في متاهات

الأحكام الذاتي، وبالتالي الانزياح عن حدود اللسانيات إلى التلاسن بسبب الأحكام المتسرعة غير المبررة، ويحدد في الآن نفسه الأسس والمبادئ التي تقوم عليه عملية تقويم المعرفة اللسانية.

وإذا كانت الخطابات اللسانية المغاربية قد تأسست على بعض هذه المبادئ فإنها لم تلتزم بها جميعا بشكل يرتقي بها إلى ما في التحليل الإبستيمولوجي من ضوابط معرفية وفلسفية، كمحاولة الفهري الذي اتخذ مع الفرضيات التوليدية التحويلية المرجعيات الفلسفية الفكرية لهذه الفرضيات، دون أن يعيد النظر لا في النماذج اللسانية ولا في الأصول الفكرية المؤسسة لها، كتأسيس نظريته على فرضية: " أن يكون النحو ذا واقع نفسي، للحصول على نحو موحد يصف المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة[4]

ولعل ذلك من أحد العيوب التي وقعت فيها اللسانيات الكلية بسبب خروجها عن كثير من القوانين الإبستيمولوجية، وهذا ما سيأتي توضيحه.

2. قيمة اللسانيات العربية في ضوء الممارسة الإبستيمولوجية

إن الدراسة الإبستيمولوجية لأي نظرية من النظريات اللسانية تقتضي بالضرورة النظر في مدى موضوعية المعرفة المقدمة، أي بمدى استقلالها التام عن الحالة الذاتية لعقل الباحث، والحكم على المعرفة بالموضوعية والاستقلال التام عن اذاتية الانسانية لا يتم إلا بالإجابة على نوعين من الأسئلة[5]:

- النوع الأول: يعنى بكيفية إنتاج التركيب الموضوعي للمعرفة.
- النوع الثاني: يعنى بخصائص التركيب الموضوعي للمعرفة.

وإذا كان مصدر الفكار أو كيفية إنتاج هذه المعرفة مما يعنى به تاريخ العلوم فإن منطق المعرفة "يهتم بمدى ملائمة الأفكار للوقائع"[6] ويكون ذلك بالنظر إلى مدى حضور شرطين أساسيين في النظرية حسب " بوبر" هما[7]:

- علاقة النظرية بالواقع: يقتضي هذا الشرط خضوع النظرية لمعطيات اللغة، فالأصل أن يتبع تطور اللغة تطور النظرية لا العكس.
- صمود النظرية أمام النقد العقلي: تقاس درجة صدق النظرية أيضا بمدى صمودها أمام النقد فكلما صمدت النظرية أمام النقد العقلي كانت أقرب إلى الصدق من نظرية أخرى.

انطلق الأوراغي من هذين الشرطين الإبستيمولوجيين لتقويم المعرفة اللسانية المعاصرة، لهذا استبعد اللسانيات الكلية لأنها لا تخضع للشرط الأول حين تعطي أولوية للنظرية وتهمل الواقع، واستبعد اللسانيات الخاصة لأنها لا تملك بنية نسقية تضمن تماسك النظرية.

1.2 لسانيات خاصة لا ترقى للنظرية:

رفض الأوراغي المعرفة اللسانية التراثية لأنها معرفة عادية- كما يراها- لا ترقى لأن تشكل نظرية علمية قادرة على تفسير جميع مظاهر اللغة العربية، وأعطى مجموعة من المظاهر التي تدل على غياب نظرية لسانية

في البحث اللساني التراثي العربي، كالخلاف حول المعطيات، واختلاف وصف المعطى اللساني الواحد بأوصاف متغايرة من لساني إلى آخر، والتفسير بما يلوح للذهن لأول وهلة.[8]

ويعود افتقار البحث اللساني العربي إلى نظرية- حسب الأوراغي- لما اعتمد عليه البحث العربي من منهج لا يؤهله لإعطاء معرفة علمية، وتفسير كلي للنظام اللغوي المعقد، وهو المنهج الاستقرائي الذي لم يقدم سوى مجموعة من المعلومات المتحصل عليها بواسطة جمع المعطيات اللغوية وتصنيفها وفق اطرادات، وهي ملاحظات تستند على معطيات ناقصة وتفتقر إلى الدقة، لأن غايتها حماية اللسان من اللحن لا إقامة نظرية غايتها تفسير ذلك النظام اللغوي بما يتسم به تعقيد[9]

ولعل معرفة كهذه لا يمكن أن تصمد أمام **النقد العقلي** كما يأمل الأوراغي لأن المنهج المتبع فيها هو منهج سطحي لا يقوى على تبرير ملاحظاته بالحجة المنطقية ولا بقواعد صارمة تضمن التماسك للنظرية والسلامة من التناقض.[10]

2.2 لسانيات كلية لا تلمس الواقع:

من المزالق المنهجية التي وقعت فيها اللسانيات الكلية- كما يرى الأوراغي- تقديم النظرية على المعطيات، وهي من الطرق التي انتهجتها اللسانيات الكليّة من أجل « تقوية النظرية الغربية وإضعاف اللغة العربيّة.»[11]

إذ اتضح من منهجية تشومسكي في دراسة اللغة أن العلاقة بين النظرية والمعطيات هي «علاقة أحاديّة التأثير، من النظريّة في اتجاه المعطيات اللغويّة ولا ينعكس أبدا»[12]

ولتجاوز ما وقعت فيه اللسانيات الكلية من إفساد للمعطيات اللغوية في سبيل الحفاظ على النظرية الكلية اقترح الأوراغي شرط الواقعية للمعرفة العلمية، لذلك يقول: «يتوجب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغوي، وهي عندئذ تنتج معرفة علمية تتسم بخاصية الحق والواقعية. وكل نظرية تنتج معرفة مقترنة بأدنى شك فيها أو في موافقتها للغات البشرية فهي في مرتبة دون الغاية التي من أجلها بُنيَت.»[13]

وقد أشار الأوراغي إلى بعض الأخطاء التي تقع فيها اللسانيات الكلية بسبب العناية بالصياغة النسقية على حساب المعطيات اللغوية التي تصطدم بها كثيرا أثناء التطبيق، فقد يحص أن «نجد المعلومة المستنبطة بالنسق البحت الرياضي أو المنطقي تكون في غاية الوضوح، لكنها من حيث الإحالة على فحواها فهي في غاية الإبهام إلى درجة أنه لا يتأتى إقران العبارة الصورية بمحتوى معيّن».[14]

وبهذا يضعنا الأوراغي أمام عدّة مزالق إبستيمولوجية وقعت فيها اللسانيات الكلية بشكل عام، واللسانيات المغاربية المعاصرة بشكل خاص، فمحاولة الأوراغي تعدّ من أكثر المحاولات الجادة في تقييم المنجز اللساني المغاربي، ومن أهمها على الإطلاق، خاصة وأنه حقق شرط التراكمية حينما انطلق مما انتهت إليه إنجازات معاصريه؛ وشملت إنجازات الفاسي الفهري في التوليدية التحويلية، وإنجازات أحمد المتوكل في اللسانيات الوظيفية، التي انطلق من إثبات قصورها بناء على مبررات إبستيمولوجية، قبل اقتراح نظريته الجديدة..

3. مزالق اللسانيات الكلية في ضوء الإبستيمولوجيا.

من المزالق المنهجية التي وقعت فيها اللسانيات الكلية، كما رأينا مع الأوراغي، تقديم النظرية على المعطيات، وقد أدى هذا المنهج في الدراسة إلى العديد من الهنات في دراسة اللغة.

فبالرغم من تنديد أنصار اللسانيات الكلية بالفكر التقديسي للتراث إلا أنهم يقعون فيما يحذّرون منه حينما ينساقون وراء المناهج الغربيّة يمجّدونها وينبهرون بكل ما اقترحته من نماذج، يواكبون جديدها ويتبنون أدواتها المنهجية وآلياتها التنظيرية، دون أن ينظروا أبدا إلى الوراء، لأنه واقع مظلم لا يحمل أي فكرة عن الحقيقة. وهذا ما شدّد عليه بعضهم وانزلق فيه البعض الآخر بعد عناء ومكابدة في بناء جسور التواصل بين القديم والجديد انتهت بهدم الجسر والقفز نحو الضفة الغربية لمواكبة موضة التغيير والتجديد، وهو ما انتهى إليه النحو الوظيفي.الذي بحث من خلاله أحمد المتوكل في بداية مشروعه اللساني سنة 1982م عن نظرية لغوية عربية بإمكانها وصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية، وذلك بوضع «لبنة أولى لمنهجيّة تمكن من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم (وكل فكر لغوي قديم بصفة عامّة) وإدماجه في الفكر اللساني الحديث واستثماره في وصف اللغات الطبيعيّة بما فيها اللغة العربيّة وما يتفرع عنها»[15] ثم سرعان ما تخلى عن هذا المشروع متبنّيا نظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك منذ 1985م وذلك لوصف اللغة العربية في إطارها.[16]

والحقيقة أن اللسانين العرب المحدثين لم يتخلّوا عن نظرية النحو العربيّة فحسب وأبدلوها بالنظريّات الغربية وإنما هم على استعداد دائم للتخلي حتى على معطيات لغوية وذلك تماشيا مع مبدأ اللسانيات الكليّة التي تقدس النظرية وترى أنّها منزّهة عن النقص، فتقدّم النظريّات على المعطيات خوفا على النظرية من الانهيار في ظل التهديد التجريبي الذي يصاحب النظرية التوليدية لما تعرضه اللغات الخاصة في كل مرة من خصوصيات تركيبية لم تجد لها مكانا في الجهاز التفسيري للسانيات الكلية، فتضطر بذلك للطعن في اللغة موضوع الوصف ووصفها بالخلل، فهي تطعن في المعطيات لكنها لا تعيد النظر أبدا في المعرفة النظرية ولا تشكّ في صحّتها لأنها معرفة يقينيّة لا تقبل الدحض، رغم أنها مستنبطة من مقدّمات لا تحيل على واقع، وبالرغم من ذلك تحتفظ النظرية في اللسانيات التوليدية التحويلية بصفة اليقينية، لأن المعلومة اليقينية تستمد درجة صدقها ويقينها بمنهجية استنباطها[17]لا بمعيار مطابقتها للواقع[18]،ولهذا السبب يتمسّك الباحث بنظريّته لما تقدّمه بيانات الملاحظة من نتائج تجريبية لا تأخذ بعين الاعتبار تعقّد النظريّات العلمية كبيانات وبرامج بحث متسقة.[19]

وإلى جانب ذلك فإن الباحث لا يتوقف عند حدود الطعن في المعطيات إن خالفت معرفة نظرية فحسب، بل هو استعداد دائم للتخلي عن بعض المعطيات وتركها دون تفسير إذا لم توافق المعرفة النظرية وصارت مصدر تهديد لمبدأ من المبادئ التفسيريّة العميقة في النظريّة اللسانيّة، وفي مثل هذه المواقف ما على الباحث سوى أن يبدي نوعا من التسامح إزّاء هذه المعطيات المتعارضة مع النظريّة، « فالنظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب

ألّا تنحّى بمجرّد تقديم الحجّة على أنها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العادي، ويجب أن يتوفّر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة...»[20]

إن تغيير تشومسكي لموضوع اللسانيات من "اللغة" إلى العناية بالجهاز العضوي المسئول عن إنتاج المادة اللغوية، تأثرا بالعلوم الطبيعية انسحب حتى على منهج الدراسة، الذي قد يتخلى عن بعض التجارب حماية للنظرية من التهديد وذلك أسوة بأنظمة الاستدلال المعمول بها في الفيزياء المعاصرة[21]

فكما احتفظ غاليلي بنظرية "دوران الأرض حول نفسها" المهدّدة في علم الفيزياء بحجة البرج (The Tower Argument) [22]احتفظ تشومسكي بنظرية الربط العاملي المهدّدة بأن بعض الجمل الانجليزية الجيّدة يجب أن تعتبر لاحنة بالرغم من أنها مقبولة عند متكلميها.[23]

والحقيقة أن قبول النظريّة لا يقوم على مجرّد افتراضات وتخمينات لا تلامس الواقع، وإنما يتوقف على درجة اقتراب هذه النظرية من الوقائع، فالأصل في النظريآات العلمية كما يقول بوطا أن تمتلك نتائجها محتوى موجود في المقدّمات المنطقيّة، أما الاستدلالات غير البرهانيّة والتي يقوم عليها نحو تشومسكي، فهي تخرق هذه القاعدة المنطقيّة حينما تسلّم بنتائج غير مرتبطة بمحتوى مقدّماتها.[24]

ولهذا نبه بوبر إلى أن النظرية تتفوق كلما أثبتت اقترابها من الواقع أكثر من غيرها من النظريات حين قال: « أن نظرية معينة، في حقبة معينة وفي ضوء نظر نقدي عميق. وفحوصا صارمة دقيقة، تفضل سواها بكثير، لأنها الأقوى إذ خضعت لاختبار جدير، وبذلك تبدو، وهي ضمن النظريات المنافسة، الأكثر اقترابا من الحقيقة »[25]

فكلما كان موضوع الاستقراء (معطيات اللغة) حقيقيا كلما كان هناك قبول للنظرية لأن الأساس الذي يتوقف عليه قبول النظرية كما يقول بوبر لا يقوم على" الاستدلال من النظرية على الوقائع وإنما هو العكس، أي الاستدلال من الوقائع النظرية..."[26]

ومهما يكن من أمر فإن تغيير النظريات خير دليل على أنها لا تركن للغة ولا تعكس طريقة عملها لأنها مشغولة بالبحث عن نظرية للدماغ أو نظرية لطريقة عمل الدماغ (الكيفية كما سبقت الإشارة)، ولو كانت النظريات تعكس بدقة طريقة عمل اللغة لما اختلفت نماذجها فـ« تحوّلها من منوال إلى آخر شاهد على عدم اطمئنانها إلى الواقع اللغوي.»[27]

فالقسم التجريدي للتوليدية للتحويلية المسئول عن إنتاج البنية العميقة بواسطة المكون الأساسي يختلف عن عمل القواعد الأساسية التي تعطي بنية حملية تامة جاهزة للتجسيد في البنية المكونية في النحو الوظيفي، «فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...»[28].إن تعرض القسم التجريدي للنظرية الواحدة إلى أكثر من تعديل واحد أمر يستدعي الوقوف عند هذه النظريات والنظر فيما إذا كانت تعكس عمل اللغة بدقة أم لا، فقد فتح تشومسكي نظريته على عدة «تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصورات وإضافات غير مسبوقة حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى ، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنجازة

الغامضة[29]، فظهرت تحت النظرية الواحدة عدة نماذج حتى صعب على الباحثين في تاريخ علم اللغة تصنيف فكره اللساني، لذا قال مونان:«وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة تشومسكي، لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها ، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، أمام مشكلة لا تجوز محاولة تجنبها»[30]، ذلك أن تشومسكي لم يلتزم بنظرية واحدة في البحث، بل كان يُخضِع نظرياته في كل مرة لكثير من التعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التي كان يسمع عنها من معاصريه.

فمثلا تعرّض النموذج الاول (1957م) في النظرية تشومسكي الذي عرض له في كتابه البنى التركيبية لعدّة تغييرا بدأ من نموذج بسيط يظم مكونا تركيبيا مسئولا عن توليد الجمل، ومكونا دلاليا يعطي التفسير الدلالي للبنية السطحية، ومكونا فونولوجيا يقدم التفسير الصوتي للتمثيل المجرد للجملة، وتجنبا للوقوع في جمل من قبيل (أكل الخشب الولد) انتقل تشومسكي إلى النموذج الثاني(1965م) وألحق من خلاله معجما في المكون الأساس للمكون التركيبي من أجل إعطاء القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات، حيث تكون القواعد والقوانين المعجمية فيه مسئولة عن تحديد بعض الصفات الدلالية والنحوية للمورفيمات، وبعدما كان النموذج الأول يضم فقط: المكون التركيبي – والمكونان التفسيريان (الدلالي والفونولوجي)، أصبح للمكون التركيبي أيضا مكونا تحويليا مسؤولا عن إدراج المورفيمات في مكان الرموز المركبة، في مستوى المؤشر النسقي للقاعدة، قصد الحصول -أخيرا – على البنية العميقة[31]، وفي نموذج (1970م) تحول المكون التركيبي فيه إلى مكون دلالي، وأصبحت وظيفة المكون الدلالي بذلك توليدية لا تفسيرية فحسب، بينما قدّم نموذج النحو الوظيفي نموذجا مغايرا –كما رأينا- مضيفا البنية التداوليّة.

فالبحث في الدماغ ذلك العضو البشري لا يسفر إلا عن افتراضات وتخمينات لا تلامس في الغالب الأعم الواقع المدروس.

وبذلك يمكن القول أن النحو الكلي الذي اقترحته النظرية التوليدية التحويلية فشلت في استيعاب كثير من اللغات البشرية وذلك لأن الفرضيات اصطدمت كثيرا مع بنيات تركيبية خاصة دون أن تستوعبها. وبدل توسيع نماذجها لتستوعب خصائص اللغات قامت بتقليصها حتى انتهت إلى بديهية أن اللغات تشترك في بنية صوتية وأخرى منطقية، كما لاحظنا في البرنامج الأدنوي حيث تقلصت عمليات إنتاج اللغة شيئا فشيئا وتخلت النظرية عن البنية العميقة في النموذج الأخير لأنها عملية نفسية في الأساس، محتفظة في المقابل بمستويين فقط من مستويات التمثيل النحوية في البرنامج الأدنوي تمثيل مجرّد للصوت (الصورة الصوتية)، وتمثيل مجرّد للمعنى (الصورة المنطقية)، وتكفل المعجم وحده بعملية إنتاج الصورة الدلالية للجملة، كما يظهر في الشكل (3)[32]:

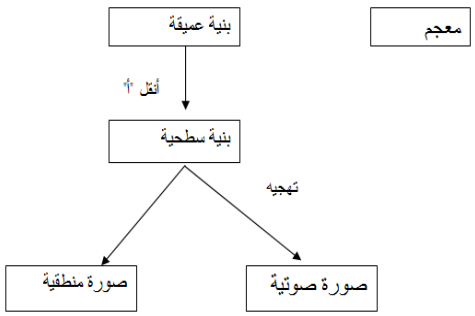

شكل (2)

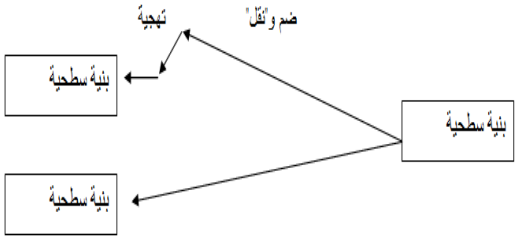

شكل (3)

ولحماية النظرية من التهديد بهدف تقديم نحو كلي يصلح للتطبيق على كل اللغات[33]، شوّهت اللسانيات الكلية بما فيها التوليدية التحويلية والوظيفية العديد من المعطيات اللغويّة، وتغافلت عن كثير منها.

فالنحو التحويلي : مثلا لا يمكنه تفسير جميع استعمالات العربية، والتحويلات التي تحصل على مستوى الجملة العربية أكثر من أن تستوعبها القوانين التحويلية، لأن الجملة العربية يتحد في تفسيرها علم النحو وعلم المعاني الذي يربط الاستعمال بالمقام، أما النظرية التحويلية فلا تفسح المجال للأبعاد التداولية وتخضع الجملة لقوانين وقواعد شكلية، والجملة الخارجة عن هذه القوانين تعد خاطئة نحوياً.

أما **النحو الوظيفي** فقد انتهى بسبب تقليص الوظائف النحوية إلى نتائج بعيدة عن منطق اللغة العربية وطبيعتها، فالمكونان (أبوك) و(تأدبه) في الجملتين:

أ- رأيته أمسِ، أبوك.

ب- أعجبني زيد، تأدّبه.

لهما نفس الوظيفة، وهي وظيفة خارجية " الذيل "، ولا تكتسبان وظائف أخرى عدا "الوظيفة التداولية".

والسؤال المطروح هو: كيف نساوي بين عنصر عمدة في التركيب وبين آخر فضله يمكن الاستغناء عنه ويحسن السكوت عند الجملة دون ذكره؟

وهذا من المطبّات التي وقع فيها النحو الوظيفي والأنحاء الكلية على نحو خاص بسبب **عدم التمييز بين نوعين من الجمل الاسمية والفعلية**، إذ لا يمكن بناء نظرية نحوية كليّة للغة العربية إذا لم ننطلق من خاصية جد هامة للغتنا العربية وهي: وجود نمطين للجملة العربية: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، خاصة وأن لهذا التمييز دورا دلاليا، فالاسمية تدل على الثبوت والفعلية تدل على التغيير.

فالنظرية الحقة هي التي يولد نسقها معرفة واردة في الموضوع، لذلك يقول الأوراغي: «فإذا كانت كل الوقائع التي تتنبأ بها النظرية منتمية إلى موضوعها، وكان كل ما ينتمي إلى هذا الأخير تتكهن به النظرية كانت الموازاة بينهما تامة. وتكون هذه ناقصة إذا تكهنت النظرية بوقائع لا شيء يدل على انتمائها إلى الموضوع غير النظرية»[34]

إن عدم استيعاب النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الوظيفية لجميع معطيات اللغة العربية مما يوحي بفشلها، ذلك لأن من شروط النظرية أن تكون توقعاتها واردة في الموضوع، أما إذا بقي في النظرية ما لا تدركه النظرية فذلك مما ينبأ بفشلها[35]

4. نحو نظرية لسانية مؤسسة إبستيمولوجيا

بالنظر إلى الشرطين الذين تتأسس عليهما أي نظرية علمية (مطابقة الواقع- الصمود أمام النقد العقلي) تبين-حسب الأوراغي- أن البحث اللساني- قديما وحديثا- وقع في عديد من المزالق بسبب إغفال أحد الشرطين؛ فإذا كانت اللسانيات الكلية المعاصرة[36] قد استمدت نظريتها من الشرط الثاني ولكنها أغفلت مدى مطابقة النظرية للواقع، فإن البحث اللغوي العربي القديم، أو ما اصطلح عليه الأوراغي باللسانيات الخاصة[37] استند على شرط واحد وأغفل مهمة وضع النظرية في نسق منطقي فوقع في العديد من الهفوات.

وهذا ما دفع الأوراغي إلى إعادة تصور نظرية بديلة وسيطة تقترب أكثر من معطيات اللغة العربية دون أن تغفل ما يسهم في ضبط النظرية من نسق منطقي عقلي تجريدي ينتقل بقواعد اللغة العربية من التخصيص إلى التعميم فتقع فيما وقعت فيه اللسانيات العربية الخاصة التي لم تستطع وضع نظرية لغوية عربية بسبب ذلك، ودون أن تغفل في نفس الوقت خصائص اللغة العربية بسبب تقديس النظرية فتقع فيما وقعت فيه اللسانيات الكلية.

ومن أجل هذا أضاف الأوراغي نوعا ثالثا من المعرفة العلمية أقام عليه نظريته اللسانية، وهذه المعرفة هي المعرفة العلمية النمطية، وتقوم على«الجمع بين الأمرين، أولا، تقديم وصف كاف للخصائص البيوية للعبارة اللغوية. وثاني، إيجاد مفسر معقول يناط به الوصف المقدم. وبما أن الوسائط تقوم بدور المفسر في النظرية اللسانية النسبية، وجب أن تقدم هذه النظرية خصائص بنيوية نمطية»[38]

تعرف النظرية البديلة التي اقترحها الأوراغي باللسانيات النسبية، وهي النظرية التي ستسد الثغرات التي تركتها الكلية بسبب تمطيط مجموعة قواعد خاصة بنمط من اللغات على بقية اللغات التي تخرج إلى نمط آخر، لأنها نظرية تلامس الواقع وتحتفظ بهدف التنظير في الآن نفسه، لذلك تقترح الأوراغي أن «تتخذ من بعض اللغات البشرية موضوعا لاقتناص ما هو مشترك بينها ويحتمل ألا يوجد في غيرها»[39]، معتمدا على معيار الوسائط اللغوية التي تحضر حضورا إيجابيا في اللغات المنتمية لنفس النمط، وتحضر حضورا سلبيا في اللغات التي تنتمي إلى نمط آخر.

فهي لا تسعى لتعميم قوانينها على جميع اللغات البشرية وإلا وقعت فيما وقعت فيه اللسانيات الكلية من إسقاطات تعسفية لبعض القوانين على لغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، ولا تدرس اللغة العربية دراسة مستقلة بعيدا عما يمكن أن تشترك فيه اللغة مع غيرها من اللغات.

منتقلة في ذلك من مبدأ التعميم الذي قامت عليه اللسانيات الكلية **إلى وسيط التنميط:**

الذي كان له دور في تجنيب النظرية اللسانية، وهي اللسانيات النسبية هنا، من جميع أشكال التعسف اللغوي الذي أوقع فيه مبدأ التعميم، والتي ذكر الأوراغي بعض الأمثلة منها، أهمها:[40]

أولا.يضم مبدأ التنميط خصائص أية لغة إلى غيرها إذا اشتركت معها في نفس الوسيط، بينما لا يعمم مبدأ التعميم إلا خصائص لغة واحدة على كل اللغات وذلك نظريا فقط.

ثانيا. يقوم مبدأ التنميط على مبدأ التغاير النسبي لقواعد اللغات لذلك يمكن من بناء أنحاء نمطية، بينما يسعى مبدأ التعميم إلى تقليص أنحاء جميع اللغات البشرية إلى نحو واحد.

ثالثا. يحتفظ مبدأ التنميط بالخصائص النوعية لبنية اللغات البشرية، ويعمم أنساقها المشتركة بناء على ما

تشترك فيه من وسائط، فيتجنب بذلك ما وقعت فيه نظرية النحو الكلي من تصنيف تعسفي للغات البشرية.

وتخليصا للدرس اللساني من التضارب والتجاذب القائم بين اللسانيات الكلية من جهة واللسانيات الخاصة من جهة أخرى، ميّز الأوراغي بين ثلاثة أنواع من الأصول اللغوية.[41]

أصول كلية؛ تشمل الأصول الكلية جميع اللغات، وهي أصول دلالية وأصول تداولية.

أصول نمطية؛ وتشمل قسيما من اللغات، وهي الأصول الوضعية، ويتم انتقاؤها من إحدى الشبكتين المتقابلتين من الوسائط اللغوية، لذلك لا تكون أصولا كلية لأنها مرتبطة بنمط معين من اللغات دون آخر، كما لا يمكن أن تكون أصولا خاصة لوجودها في اللغات الأخرى التي تشترط معها في نفس الوسائط اللغوية.

أصول خاصة؛ وتنفرد بها إحدى اللغات دون أخرى، وهي أصول صورية للصياغة الصوتية، تكون محكومة بمبدأ الخفة، أي بما يخف على الناطقين.

وقد ركز الأوراغي كثيرا على نوعين من هذه الأصول، وهي الأصول الكلية، والتي تشمل كليات دلالية وتداولية، وأصول نمطية تقسم على أساسها اللغات إلى لغات تركيبية ولغات توليفية، وذلك بالنظر إلى الشبكين المتقابلتين من الوسائط اللغوية في فصوص كل نمط من النمطين اللغويين.

الوسائط اللغوية وتنميط الفصوص:

تتحقق الكليات الدلالية والتداولية في اللغات من خلال مجموعة من الوسائط التي تتوزع في زمرتين واقعتين على طرفي النقيض، تفرعت على أساسها اللغات إلى نمين لغويين مختلفين تدخل وسائطهما في علاقة تضاد، بحيث يكون لكل وسيط ما يوافقه في زمرته، وما يخالفه في زمرة مقابله، وينحصر هذا التنميط المتعدد في مستوى الفصوص اللغوية التي تصنف على أساسها اللغات.

ذلك أن التغاير البنيوي للغات البشرية ناتج عن تباين فصوصها من حيث المحتوى، حيث تتجزأ كل لغة بشرية إلى عدد محدد من الفصوص تشترك فيه جميع اللغات البشرية كما تشترك في نوع هذه الفصوص، بينما تختلف في محتوى هذه الفصوص.

فيكون عدد الفصوص بذلك كليا، بينما محتواها يكون نمطيا لا خاصا لاشتراك مجموعة من اللغات فيه، يقول الأوراغي[42]تشترك اللغات البشرية في عدد الفصوص اللغوية وهي أربعة: الفص النَّصْغِي، والفصّ المعجمي، الفص النسلي أو التحويلي أو التشقيقي، والفص التركيبي، وبعرض خصائص كل فص على حده، يتضح دور الفصوص في تنميط اللغات من خلال ما يأتي:

أ. **لفص النَّصْغِي:** ويحتوي على قوانين التمثيل للمادة الصوتية، لذلك يتفرع إلى مكون نطقي يتكفل بالتمثيل للصويتات المفردة (صوامت وصوائت)، تخصص كل نطيقة بمجموعة من المميزات الخلافية، بينما يتكفل المكون النصتي بتركيب التصويتات في قولات المداخل المعجمية، وتركيب هذه الأخيرة في وحدات قولية أكبر.[43]

يحكم قوانين هذا الفص مجموعة من مبادئ النطق والنصت تشترك فيها جميع اللغات البشرية، فكل اللغات البشرية مجبرة على اقتطاع عدد محصور من التصويتات لتأليف الوحدات المعجمية، وهي في ذلك مخيرة بين عدد هائل من الاحتمالات دون أن تستند إلى وسيط لغوي، كما أن اللغات كلها تنقسم التصويتات فيها إلى صوامت وصوائت، وتدخل النطائق في علاقتي تضاد وتجانس...

وتظهر نمطية الفص النصغي في قواعد تأليف النطائق، حيث تعتمد العربية مثلا ونحوها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر من الصوامت مادة لإنشاء بنية صامتة، وتوظف الصوائت لصوغ هيئات وزنية، ثم تسكب البنية الصامتة في الهيئة الوزنية لتكوين قولة المدخل، بينما تبني اللغة الإنجليزية ونحوها قولاتها المعجمية بواسطة ترصيص الصوامت بالصوائت معا لتنتج جذعا مرصوصا.[44]

ب. الفص المعجمي: يحتوي الفص المعجمي على مجموعة من المداخل المعجمية، يميز كل مدخل أزواج من الخصائص الدلالية والصوتية، يحكمها نوعان من القواعد:[45]

* **قواعد دلالية:** وهي أصناف، تتدرج بحسب نوع اللغات التي تميزها وهي:

- قواعد دلالية عامة: وهي قواعد تشترك فيها المداخل اللغوية لجميع اللغات البشرية، كالقاعدة التي تقول: لا يجرد مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض. فخرق هذه القاعدة أدى إلى لحن الجملة الآتية: زأر الأسد، وذلك حينما تجرد (السبع) من جنس المعنى (كل ذي ناب مفترس) من غير أن يعوض بخاصية دلالية أخرى تدل على ما فقد.
- قواعد دلالية نمطية: وهي قواعد تشترك فيها المداخل المعجمية لمجموعة من اللغات التي تنتمي لنمط واحد دون غيرها، ومن ذلك القاعدة التي تنص على أن الفعل الشقيق يتوفر على خاصية دلالية ليس لأسه، وهذه القاعدة تصدق على المعجم الشقيق ولا تصدق في المعجم المسك.
- قواعد دلالية خاصة: وهي قواعد تخص لغة واحدة، احتمل الأوراغي وجودها دون أن يفصل فيها.

- **قواعد صوتية:** وهي أيضا أصنافا متدرجة في سلمية تساند، تأتي في الدرجة الأولى من السلمية القواعد الصوتية الخاصة، كالقاعدة التي تمنع في الهيئة الوزنية للقولة الخروج من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير ساكن، وأن يتوالى فيها سكونان لازمان، وتأتي في الدرجة الثانية القواعد الصوتية النمطية، وفي الدرجة الثالثة تأتي القواعد الصوتية العامة.[46]

وينقسم المعجم إلى قسمين: معجم واقع ومعجم متوقع، يحتوي الأول على مداخل معجمية أصول لا تشتق من غيرها، وإنما يتم اكتسابها سماعا لا استنباطا، وذلك مثل (باب، وبستان، وحجر...) أو مثل (مكث، ونصر، وهرب، وفرح...)، أما النوع الثاني من المعجم فيحتوي على مداخل معجمية محولة عن أصولها بواسطة قواعد الفص التحويلي، والتي تربط الفرع بالأصل، تأخذ المداخل الفروع استنباطا بواسطة الاكتساب الفكري.[47]

وقد صنف المعجم بالنظر إلى الوسائل التي يستخدمها لإنتاج المداخل المعجمية، إلى قسمين آخرين هما: المعجم الشقيق الذي يتم توليد المداخل المعجمية فيه من المعاجم بواسطة تشقيق الفعل أو توليد بعض الأفعال من بعض، واللغة العربية من اللغات التي تختص بهذا القسم، والمعجم المسيك، والذي يحتوي على أفعال أساس لا يكون لها أكثر من فعل شقيق أو اثنين، كما في معجم اللغة الفرنسية[48]

ج. الفص التحويلي:

تشتغل قواعد الفص التحويلي على تفريع مداخل المعجم الأصلية، وذلك من أجل توليد مداخل معجمية فرعية، وهذا ما أدى إلى تقسيم المعجم إلى "معجم واقع" و"معجم متوقع".[49]

وإذا كانت المداخل الأصول تكتسب سماعا، فإن المداخل الفروع في الفص التحويلي تستنبط بواسطة قواعد اشتقاقية صرفية، كما يظهره الشكل الآتي:

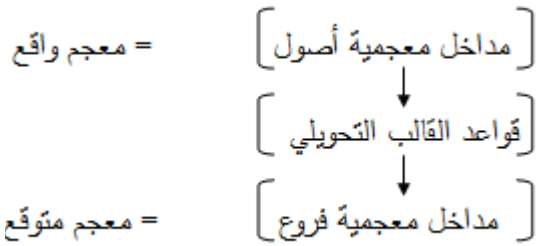

الشكل (4)

ويشترط في القاعدة التحويلية للحصول على مداخل فرعية سليمة اشتقاقيا وصرفيا أن تجمع بين الاشتقاق الكلمي والتصريف المقولي؛ إذ يتولى الأول مهمة تشقيق كلمة من أخرى لتوليد معاني جديدة، كتوليد صفة المكثر من صفة الفاعل[50]، أما مهام التصريف فتنحصر في ملاحقة الاشتقاق بوضع ما يلزمه من الصيغ.[51]

ويظهر الطابع النمطي للفص التحويلي فيما تتخيره اللغات البشرية من وسائط منتظمة بمبدأ الثالث المرفوع، فاللغات التي اختارت لمعجمها وسيط الجذر، مثل اللغة العربية تثنّي باختيار وسيط الوزن الصرفي لتشقيق المداخل الأصول، وفي المقابل تختار اللغات ذات وسيط الجذع كالفرنسية والانجليزية وسيط الإلصاق لصرفها من أجل توليد مداخل فرعية.[52]

د. الفص التركيبي: يتضمن قواعد التركيب، يتميز الفص التركيبي بالنمطية، فلا يصادف واقعا لغويا خارج نمط قواعده كما لا يوجد واقع لغوي في نمطه لا تصادفه قوانينه، يتنوع بحسب الوسائط التي تخصّه، لا تبعا لتعدد اللغات، وهذه الوسائط هي وسيط الرتبة والعلامة المحمولة، تصنف اللغات على أساسها إلى نمطين اثنين هما: لغات تركيبية كالانجليزية والفرنسية وهي اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة لهذا تميزت ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، ولغات توليفية كالعربية والفارسية واليابانية وهي اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة، لهذا تميزت ببنية قاعدية ذات رتبة حرة.

يتشعب الفص التركيبي بحسب النمط اللغوي إلى مكونين أو ثلاثة مكونات، حيث يتألف المكون التركيبي، بالنسبة للنمط التركيبي للغات من مكونين هما: التليف والترتيب، أما بالنسبة للنمط التوليفي للغات فيتألف المكون التركيبي من ثلاثة مكونات هي:

- **المكون التأليفي:** يتم على مستوى هذا المكون تأليف الوحدات المعجمية المعنوية بواسطة مجموعة من العلاقات الدلالية الكلية، كالسببية، والعلية، والسبلية، واللزوم، والانتماء، تؤدي هذه العلاقات دور ربط الموضوعات بالفعل أو بما يقوم مقامه.
- **المكون الإعرابي:** يحتوي على مجموعة من العلامات الدالة التي أسندت مهام الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية إلى لواصق صوتية نتيجة عامل ما، وهي في العربية: لاصقة الضمة للإعراب عن حالة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد التركيبية، ولاصقة الفتحة للإعراب عن حالة النصب التي تعملها علاقة الإفضال التركيبية، ولاصقة الكسرة للإعراب عن حالة الجر التي تعملها علاقة الإضافة التركيبية.

- **المكون الترتيبي:** يحتوي على مجموعة من العلاقات التداولية تكون المسئولة عن توطين المداخل المعجمية في مواقعها بالنظر إلى ما يتطلبه الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب[53].

وبحسب عدد الفصوص تتفرع قوالب النموذج النحوي، التي تتكفل بوصف هذه الفصوص، إلى أربعة قوالب وهي: القالب النّصغي الذي يتكفل بوصف محتوى الفص النصغي، ويتفرع تفرعه إلى قواعد النطق وقواعد النصت، والقالب المعجمي الذي يتكفل بوصف محتوى الفص المعجمي، ويتفرع إلى قواعد دلالية وقواعد صوتية، والقالب التحويلي المسئول عن وصف محتوى الفص النسلي أو التحويلي ويتفرع تفرع فصه إلى التصريف والاشتقاق، والقالب التركيبي الذي يتكفل بوصف محتوى الفص التركيبي ويتفرع بحسب تفرع الفص التركيبي إلى قوانين التأليف والترتيب فقط بالنسبة للغات التركيبية، وإلى قوانين التأليف والإعراب والترتيب بالنسبة للغات التوليفية.[54]

خاتمة

الهوامش

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1985،ط1، ص 51، 56، 57، 59.

(2) Barber, A, Epistemology of language, the oxford Ed, pp3

(3) ميتودولوجيا: علم المناهج، نظرية المعرفة: تبحث في شروط قيام المعرفة الصحيحة.، تاريخ العلوم: يبحث في ظروف نشأة العلم لاكتشاف أسس التفكير العلمي واتجاهاته، فلسفة العلوم: كل تفكير في العلم فلسفة علم. (ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان،ط2009،1، ص23).

(4) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص33

(5) ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العليمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985،ص39

(6) المرجع نفسه، ص 40

(7) المرجع نفسه، ص53، 46.

(8) ينظر، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، 214

(9) ينظر، المرجع نفسه، 213، 214

(10) الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013، ج1، ص21.

(11) محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 47.

(12) المرجع نفسه، ص179.

(13) الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، ص 209

(14) المرجع نفسه، ص209

(15) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ط1.،ص 10.

(16) المرجع نفسه، ص10، 11.

(17) تستند منهجية البحث في التوليدية التحويلية على قواعد صورية تستمدّ صرامتها من النسق الرياضي الذي تبنى عليه، فتعطها الرياضيات درجة كبيرة من المصداقية.

[18] ينظر، الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، ص190، 191.

[19] حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص 155-156

[20] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص26.

[21] ينظر، حافظ إسماعيلي علوي ومحمد الملاخ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص162.

[22] مفادها أن «الأجسام الثقيلة... التي تسقط من أعلى تهوى في خطّ عمودي مباشرة نحو سطح الأرض. فهذا يعتبر حجّة حاسمة على كون الأرض لا تتحرّك. فلو كانت تدور حول نفسها، فإن الحجر الذي يرمي به من رأس البرج. مندفعا بدوامة الأرض سيسافر مئات الياردات.. قبل أن يسقط على الأرض بعيدا على أساس البرج»(عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 28)

[23] المرجع نفسه، ص28.

[24] حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص132.

[25] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص 61، نقلا عن، بوبر، المعرفة الموضوعية، ص147- 148.

[26] ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العليمة، ص 46.

[27] سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، تقديم، صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013، ط1، ص454.

[28] حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص140.

[29] بريجيته بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م، ط1، ص165

[30] المرجع نفسه، ص265

[31] ينظر، تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر:حسام الهنساوي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1993، ص49.

[32] ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، 1998م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص18، 19

[33] ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية ، النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1986م، ط2،ص12، ص72 (بالنسبة للنحو التوليدي التحويلي)، وينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة،ص10، (بالنسبة النحو الوظيفي) حيث يتجسّد مبدأ الكفاية النمطية مفهوم الكليّة.

[34] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص 64

[35] المرجع نفسه، ص 64.

[36] يعرف الأوراغي اللسانيات الكلية بأنها الأعمال « التي تتخذ من النسق الرمزي المهيأ للتواصل موضوعا، تنظر إليه على الإطلاق من تحققاته في أيّ من اللغات البشرية، وتهتم باقتناص خصائص ذلك النسق المشتركة بين اللغات جميعها. وبذلك تشكل مثل هذه الأعمال صنفا واحدا تخصه باسم «اللسانيات الكلية». ويمكن أيمثل له بنحو «بور روايال» والنحو التوليدي التحويلي.» (الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص48)

[37] وهي اللسانيات التي «يضيق موضوعها إلى اللغة الواحدة المعينة. تقوم في مقابل السابقة وتكوّن «اللسانيات الخاصة». وكل عمل لساني من هذا القبيل فإنه يعنيه بالدرجة الأولى خصائص لغة بعينها يتولى دراستها، بغض النظر عما إذا وجدت لغة أخرى تقاسمها تلك الخصائص أم لم توجد مما ينضوي إلى هذا الصنف نحو سيبويه»(المرجع نفسه، ص 48، 49)

[38] الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، ص208.

[39] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص 49

[40] ينظر، الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، 161- 166

[41] الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2013، ط2، ج2، ص155

[42] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص28

[43] المرجع نفسه، ص161

[44] الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص161، 164؛ الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، 356.

[45] الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية، ص 159، 160

[46] المرجع نفسه، ص 159، 160

[47] ينظر، المرجع نفسه، ص 182

[48] لمزيد من التفصيل، الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص311- 364

[49] لمزيد من التفسيل، ينظر،المرجع نفسه، ص180، 181

[50] لمزيد من التفسيل، ينظر، المرجع نفسه، ص 181-189.

[51] المرجع نفسه، 194- 200

[52] لمزيد من التفصيل، ينظر، المرجع نفسه، ص202،- 204

[53] ينظر، محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسايات النسبية والأنحاء النمطية ، 210- 226؛ نظرية اللسانيات النسبية، ص 202- 206؛ الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية، ص29

[54] محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، 155 – 216.

جدول عناوين الأشكال والرسومات البيانية:

رقم الشكل	الصفحة	عنوان الشكل
الشكل (1)	7	حقول الإبستيمولوجا
الشكل (2)	15	مستويات التمثيل النحوي في البرنامج العاملي لتشومسكي
الشكل (3)	15	مستويات التمثيل النحوي في البرنامج الأدنوي لتشومسكي
الشكل (4)	22	القاعدة التحويلية للحصول على مداخل فرعية

قائمة المراجع:

1. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ط1.
2. الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013، ج1.
3. حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان،ط2009،1.
4. سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، تقديم، صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013، ط1.
5. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1985،ط1.
6. عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، 1998م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1.
7. ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العليمة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.
8. محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
9. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية ، النظرية الألسنية ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1986م، ط2.

المراجع المترجمة:

10. بريجيته بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م.
11. تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر:حسام البهنساوي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1993.

المراجع الأجنبية:

12. Barber, A, Epistemology of language, the oxford Ed, pp3